العدد "٢١" -٢٧ ايلول / سبتمبر ٢٠١٢

الحصاد

نشرة إلكترونية دورية - تصدر عن مكتب إعلام حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) إقليم جمهورية مصر العربية

المراسلات عبر البريد الإلكتروني

info@fateh.org.eg

Media.fateh.e@gmail.com

داجان: إسرائيل تسعى لإشعال حرب إقليمية بالمنطقة

نقلت صحيفة **"هآرتس"** الإسرائيلية عن رئيس الموساد الإسرائيلي السابق مائير داجان قوله إنه في حال مهاجمة إسرائيل للمنشآت النووية الإيرانية فإن ذلك سيذهب لإشعال حرب إقليمية في منطقة الشرق الأوسط، مشيراً إلى أن الحياة اليومية للإسرائيليين ستكون في حالة طوارئ بعد الهجوم إلى فترة طويلة من الزمن.

ووصف داجان مهاجمة إيران بـ"العمل الغبى الذى يتصرف به أغبياء" على حد تعبيره، مؤكداً أن الهجوم على إيران في الوقت الراهن ليس الطريق الصحيح للقيام بهذا الأمر قبل دراسة الخيارات الأخرى المتوفرة، مشيراً إلى أن الرئيس الإيراني محمود أحمدى نجاد يمتلك عقلانية أفضل بكثير مما لدى القيادة الإسرائيلية.

وأشارت هآرتس إلى أن مسئولين إسرائيليين كانوا قد صرحوا لوسائل إعلام أمريكية مؤخرا أن مشروع الهجوم على إيران ما زال قائما، مؤكدين أن إسرائيل ذاهبة إلى إشعال حرب إقليمية.

الجدير بالذكر أن داجان يعد من أبرز المسئولين الإسرائيليين السابقين الرافضين بشدة القيام بعملية عسكرية ضد إيران في الوقت الحالي.

نيويورك تايمز: الضغوط المالية تهدد استقرار السلطة الفلسطينية

ذكرت صحيفة **"نيويورك تايمز"** الأمريكية أنه في الوقت الذى تحتفل فيه السلطة الوطنية الفلسطينية بالذكرى السنوية الـ ١٩ هذا الشهر على توقيع اتفاقيات أوسلو، فإنها تواجه أزمة مالية يقول الخبراء إنها قد تهدد عملياتها في المستقبل واستقرارها.

وقالت الصحيفة في سياق تقرير بثته على موقعها الإلكتروني إن صندوق النقد الدولي قال العام الماضي إن السلطة المدعومة غربيا بنت مؤسسات وسياسات مالية سليمة من أجل إدارة اقتصاد الدولة في المستقبل، لكن بحسب أسامة كنعان رئيس بعثة الصندوق للضفة الغربية وقطاع غزة فإن شيئا لم يتغير.

وأضافت أنه ومع ذلك فإنه ليس هناك دولة في الأفق بالإضافة إلى أن اتفاقيات أوسلو التي كانت تهدف إلى ترتيبات مؤقتة تمنح الفلسطينيين حكما ذاتيا محدودا امتدت لما يقرب من عقدين متسببة في استمرار ما يقول النقاد إنه شروط تحد حاليا من التنمية الاقتصادية .وأوضحت الصحيفة أن السلطة تحتاج ٤٠٠ مليون دولار كمساعدات مباشرة لتغطية الفجوة في ميزانية عام ٢٠١٢ وواجهت غضبا شعبيا متناميا بسبب إجراءات التقشف وزيادات الأسعار التي ولدتها القوى الخارجية بوجه عام.

وأشارت إلى أنه برغم ذلك وبحسب كنعان فإنه من أجل تحقيق تعاف اقتصادي مستمر وتقليل البطالة ودعم إصلاحات السلطة فإنه من الضروري للقيود التي تفرضها إسرائيل على التجارة الفلسطينية أن يتم تخفيفها إلى جانب تقديم المانحين المساعدات الكافية.

ولفتت إلى أن كنعان حذر من أن المكاسب التي تحققت في الأعوام الأخيرة على صعيد بناء المؤسسات والإصلاحات سيتم هدمها وفى النهاية لن تكون السلطة الفلسطينية قادرة على العمل.

المحكمة لا تعاقب العرب البدو الذين يستولون على أراضي الدولة

نشرت صحيفة **'هآرتس'** بتاريخ ٦,٩,٢٠١٢ مقالة تحت عنوان 'قوانين لليهود وقوانين للعرب' كتبها يسرائيل هرئيل. وقال: اتخذت الحكومة قرارًا بأن سكان ميغرون الذين يسكنون في قسائم الأرض التي تم شراؤها، يستطيعون البقاء في أماكنهم وبيوتهم. وعارضت ذلك النيابة العامة. وقبلت المحكمة العليا موقف النيابة العامة لا موقف الحكومة. فقد كفرت المحكمة العليا بصلاحية الحكومة لأن تقرر ما هي سياستها في يهودا والسامرة. فهي والنيابة العامة اللتان تقرران لا الحكومة المنتخبة. من اجل وقف طوفان الاستيلاء البدوي على أراضي النقب منحت الحكومة أراضٍ ل'حفات بوديديم'.

وعارضت النيابة العامة. واستكانت الحكومة كما كانت الحال في ميغرون وفي عشرات الحالات الأخرى. كان من المناسب ان تقيم النيابة العامة الدنيا ولا تُقعدها (كما تحارب ميغرون وعمونة وحفات بوديديم على الأقل) كي تمنع استيلاء البدو على أراضي الدولة وأراض خاصة، فالحديث عن مئات آلاف الدونمات. لكن حينما يكون الأمر متعلقا بالعرب تمثل النيابة العامة موقفًا يسود الأكاديمية وجهاز القضاء وهو أن اسرائيل موجودة هنا نتيجة لخطيئة وإحدى طرق التكفير عنها هي التسليم باستيلاء البدو على الأراضي.

تجريم الضحية

نشرت صحيفة 'إسرائيل اليوم' بتاريخ ٣١,٨,٢٠١٢ مقالة كتبها د. درور إيدار يُجرّم فيها ناشطة السلام الأمريكية راشيل كوري التي قُتلت بواسطة دبابة إسرائيلية في غزة وقال: عائلة كوري قدمت شكوى ضد دولة إسرائيل بإدعاء المس بابنتهم راشيل التي أصيبت تحت جرافة في غزة. المحكمة قضت بأن الدولة غير مذنبة. 'كان بإمكان كوري الابتعاد عن الخطر دون صعوبة ولكنها اختارت أن تُخاطر بنفسها.. عمل الجرافة كان من أجل إنقاذ الحياة. لقد ظهرت في ذروة المواجهة المسلحة بين إسرائيل والمنظمات الإرهابية. الجرافات عملت على منع زرع عبوات ناسفة قرب الجدار ولم تمس بالبيوت الفلسطينية في المنطقة'. ولكن قراءة في وثائق المنظمة وتصريحات مسؤولين فيها تدل على أن لدى المنظمة أيديولوجيا معادية لإسرائيل ومعادية للصهيونية وتتبنى المطالب الأكثر تطرفًا للفلسطينيين. منظمة ISM لا تعارض فقط سياسات دولة حكومة إسرائيل 'الأبرتهايد الإسرائيلي في فلسطين' كما يقولون)، بل ويعارضون وجود دولة إسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي. منشورات أعضاء المنظمة تشدد على تحقيق 'حق العودة' للاجئين الفلسطينيين إلى إسرائيل، يعارضون اتفاقيات أوسلو، ولا يوجد أي ذكر لحل الدولتين لشعبين. راشيل كوري لم تكن 'ناشطة سلام' وإنما مقاتلة في خدمة 'الجهاد الغربي' ضد دولة اليهود.

يجب ضرب قطاع غزة

دعت صحيفة 'هموديع' الدينية بتاريخ ٢,٩,٢٠١٢ عبر مقالتها الافتتاحية الحكومة الاسرائيلية الى 'ضرورة' الرد على إطلاق الصواريخ من غزة تجاهها وليس فقط في حالة وجود اصابات بالأرواح. وجاء في المقالة: ليس هنالك فرق بالسبب المحفز للمنظمات الإرهابية في غزة لإطلاق قذائف وصواريخ تجاه تجمعات يهودية في النقب الغربي. ليس هنالك فرق فيما إذا كانوا يقومون بهذا لأسباب معينة، أو بسبب كراهيتهم القديمة لليهود كونهم يهودًا. والاهم من ذلك وما يجب أن يشغل تفكير متخذي القرارات هو النتيجة، والحقيقة النهائية: فهم يطلقون الصواريخ وقذائف الهاون من اجل الإيذاء والضرر وحتى القتل. ولهذا السبب، حتى لو نجونا بأعجوبة وبفضل الله، ما زلنا بحاجة لمقاضاة المخربين وأعمالهم بحسب نيّتهم وليس بحسب ما نجونا منه.

التحريض على تضييق الخناق على قطاع غزة

تحت عنوان 'غزة: بين سفك الدماء وتجنيد الأموال' نشرت صحيفة 'يتد نأمان' بتاريخ ٥,٩,٢٠١٢ تقريرًا موسعًا حول الوضع الاقتصادي في قطاع غزة. وجاء في التقرير الذي ينتقد سلسلة تقارير نشرتها صحيفة 'الغارديان' البريطانية حول معاناة سكان القطاع بسبب الحصار الإسرائيلي: من ناحية، إنها أرض الإرهابيين وكارهي إسرائيل، الذين سيفعلوا كل ما بوسعهم لإبادة الدولة الجارة، حتى لو كان ثمن ذلك هو حياتهم وحياة عائلاتهم وتدمير المنطقة التي يعيشون فيها. ومن جهة أخرى، إنها المنطقة التي يعيش فيها أكثر من مليون إنسان، أقلية منهم بظروف رخاء وثراء، جزء منهم يعتاش ويتمتع بالوسائل التكنولوجية، والباقون في ضائقة اقتصادية. الخبر حول تقرير عالمي يحذر من أن غزة ستتحول إلى مكان غير صالح للسكن في أعقاب النقص بماء الشرب أدت إلى إعداد الكثير من التقارير التي تتحدث حول معاناة السكان، حتى وإن كان الهدف الحقيقي للتقرير هو تجنيد تبرعات تبلغ ملايين الدولارات لغزة.هم لا يحلمون فقط بقتل الإسرائيليين. ما يجب تذكير الغارديان به هو أنه دائمًا يجب أن يكون هنالك من يدفع الثمن. وربما هذه المشكلة الأكبر في غزة.

وأضاف: ما هو المتوقع أن يحدث في غزة، التي يسيطر عليها حماس بيدٍ قوية، كما يسيطر الإسلام المتطرف على إيران؟ يبدو أن هذا التقرير هو من أجل الضغط على المجتمع الدولي كي يمنح قطاع غزة المزيد من الامتيازات والميزانيات، أو للضغط أكثر على إسرائيل.

فلسطين تشارك في اجتماع المانحين رفيع المستوى بنيويورك

يشارك وزير المالية الفلسطيني نبيل قسيس في اجتماع المانحين رفيع المستوى، والمقرر عقده في نيويورك يوم ٢٣ سبتمبر الجاري، حيث سيقدم تقريرا حول الأوضاع المالية والسياسية والاقتصادية للسلطة الوطنية الفلسطينية .

ويتضمن التقرير خطة فلسطينية عملية تهدف لاسترداد وتنمية أراضي الضفة المصنفة "ج"، في إطار السعي لإنقاذ حل الدولتين من الممارسات الإسرائيلية غير الشرعية، والتي بحسب التقرير تقوض فرص إقامة الدولة الفلسطينية .

ومن المقرر أن يركز الوفد الفلسطيني والتقرير المقدم من السلطة الوطنية الفلسطينية على الوضع الحالي في المناطق المصنفة "ج"، والتي تشكل حوالى ٦٤ %من مساحة الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، وهى واقعة بالكامل تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي.

كما سيشير التقرير إلى أن هذه المناطق المحتلة هي أساس عملية البناء والتنمية بالنسبة للسلطة الفلسطينية، وبدونها لن تقوم دولة فلسطينية مستقلة، حيث إنها "تشكل المصدر الأساسي للمياه العذبة، والغاز الطبيعي، ومواد البناء، والمعادن."

ويتناول التقرير الفلسطيني السياسة الإسرائيلية المنهجية في القدس الشرقية المحتلة وباقي الضفة الغربية، والهادفة إلى تهجير السكان وسلبهم حقهم الطبيعي في العيش على أرضهم واستخدام مقدراتها.

وحسب التقرير فإن هناك العديد من الخطوات التي على المجتمع الدولي القيام بها من أجل حماية حل الدولتين، وأهمها إجبار إسرائيل على تمكين السلطة الوطنية الفلسطينية من استعادة المناطق المصنفة "ج"، وإقامة مشاريع للتنمية فيها، بالإضافة إلى حماية المواطنين من اعتداءات المستوطنين التي شهدت ارتفاعا ملحوظا في الأشهر الماضية، ودعم المناطق المهمشة في هذه المناطق، بالإضافة إلى تعزيز قدرات مؤسسات السلطة الوطنية وتمكين الاقتصاد الفلسطيني.

سلام فياض أو الفرصة الضائعة

آري شافيط ـ محلل سياسي

هآرتس - إن معظم الأحداث التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط في الأعوام الأخيرة كانت بمثابة أخبار سيئة، فقد سيطرت حركة" حماس " على قطاع غزة، وحركة الإخوان المسلمين على مصر، وتحولت تركيا إلى قوة عظمى إقليمية عثمانية جديدة ومشاكسة، وتم قمع الانتفاضة الإيرانية "سنة ٢٠٠٩"، ودخل العراق في دائرة النفوذ الشيعي، وغدت سورية مسلخاً مروّعاً، وحتى ليبيا، التي لاحت فيها بارقة أمل لفترة وجيزة، قُتل فيها بالأمس السفير الأميركي.

ففي معظم أرجاء العالم العربي، يزداد التطرف ويتضاءل الاعتدال ويبدو المستقبل قاتماً .وعلى الرغم من الآمال التي أيقظها الربيع العربي، فإن أغلبية دول المنطقة تبدو أقل استنارة واستقراراً وسلاماً من ذي قبل.

إلاّ إن الأمور بدت مغايرة في منطقة واحدة فقط، فهناك مكان وحيد في العالم العربي ثابر على تصدير أخبار جيدة في الاعوام الخمسة الأخيرة، وهو الضفة الغربية، إذ عرفت الضفة منذ سنة ٢٠٠٧، وفي ظل قيادة سلام فياض، فترة ازدهار لا مثيل لها .هكذا، استتب حكم القانون والنظام، وبلغ معدل نمو الاقتصاد قرابة ١٠٪ في العام، وتوسع نطاق الحياة الطبيعية بالتدريج، من رام الله، إلى الخليل، وبيت لحم، ونابلس، وجنين، وقلقيلية، وطولكرم .وبعد أعوام الفوضى خلال الانتفاضة الأولى، وأعوام الفساد أيام ياسر عرفات، وكابوس الانتفاضة الثانية، ساد نوع من الهدوء، فتحول المتطرفون إلى براغماتيين، والإرهابيون إلى رجال أعمال، وعاد طابع حب الحياة حاضراً بقوة .فقد نجح رئيس الحكومة الفلسطينية في إحداث أعجوبة اقتصادية ذات دلالات بعيدة المدى في الضفة الغربية.

إن أهمية مشروع فياض ليست اقتصادية الطابع أو موضعية فقط، فالفلسطينيون لم يعرفوا طوال تاريخهم قيادة وطنية سعت لتحسين نوعية حياتهم، فلا الحاج أمين الحسيني، ولا أحمد الشقيري، ولا عرفات، سعوا لتحقيق العيش الكريم اليومي لشعبهم .وقد ناضلت حركة التحرر الوطني "الفلسطينية" ضد البريطانيين، ثم ضد الصهاينة، وضد الإسرائيليين، لكنها لم تعمل على تنمية قدرات الفلسطينيين، فهي لم تطور المؤسسات التربوية، أو الصحية، أو البنى التحتية التي تؤمن العيش الكريم.

إلاّ إن هذا المشهد تبدل مع سلام فياض .فهذا الاقتصادي، ابن الضفة الغربية، الذي تلقى علومه في تكساس الأميركية، ونمّى قدراته في صندوق النقد الدولي، كان الزعيم الفلسطيني الأول الملتزم بتحقيق العمران والازدهار، وهو لم يتنازل عن أي هدف قومي، لكنه سعى لتحقيق هذه الأهداف بواسطة إطالة الحياة لا عبر تقصيرها.

من هنا، كانت الأعوام الخمسة من عهد فياض بمثابة فرصة ذهبية، فكان في الإمكان التحاور معه، وعقد صفقات تجارية معه، وبناء دولة فلسطينية معه.

طبعاً، كان رئيس حكومة السلطة الفلسطينية خاضعاً لرافض السلام المحنك، الرئيس محمود عباس، ولم تكن لديه الصلاحيات الدستورية لتوقيع اتفاق السلام، كما لم يكن لديه الدعم السياسي المطلوب لإنجاز تسوية تاريخية .لكن فياض كان يمكن أن يكون شريكاً مثالياً في مسار تدريجي لتقاسم الأرض، كما كان يمكن أن يكون الشريك الصامت المؤتمن على أجزاء من الضفة الغربية لإقامة كيان فلسطيني عليها يسعى للسلام. وفياض هو الفلسطيني الذي لطالما حلمنا به، والذي كان يمكن العمل معه لتحقيق حلم التعايش.

لكن حكومة بنيامين نتنياهو فوتت هذه الفرصة الذهبية، وعلى الرغم من أن نتنياهو تكلم كثيراً على السلام الاقتصادي .وعلى الرغم أن إيهود براك التزم بتقاسم الأراضي، فإنه لم يعرض على فياض مساراً حقيقياً لتقاسم الأرض.

فحوّل الإسرائيليون طريق النمو التي شُقت في رام الله في الأعوام الأخيرة إلى طريق مسدود، ولذا نرى الآن، كيف جرى حشر سلام فياض في الزاوية، سواء أنجح التمرد عليه أم لم ينجح إذ إن بصيص الأمل الذي كان متجسداً في هذا السياسي الفلسطيني المعتدل الأول، بدأ يذوي.

استطلاع: زيادة بنسبة المتخوفين من نشوء "دولتين" فلسطينيتين في الضفة والقطاع

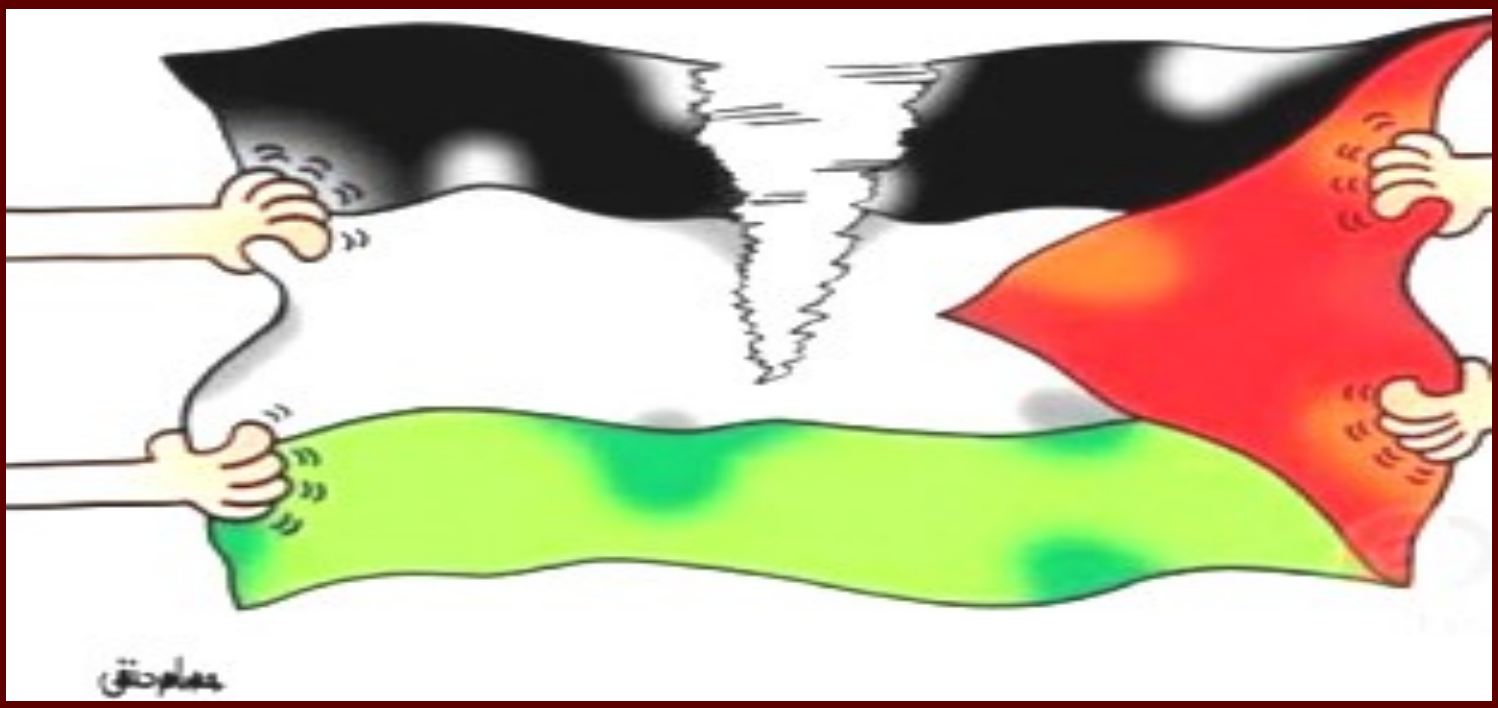

عرب٤٨ /وكالات

كشف استطلاع للرأي العام الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة انه في ظل الأجواء الصعبة التي تمر بها الأراضي الفلسطينية، تزداد نسبة التشاؤم بإمكانية استعادة الوحدة بين الضفة والقطاع حيث تتضاعف نسبة الذين يتوقعون نشوء كيانين سياسيين منفصلين مقارنة بالوضع قبل سنة ونصف، وفي الوقت ذاته يرفض الثلثان فكرة إجراء انتخابات تشريعية في الضفة فقط معتقدين أن ذلك يعزز الانقسام، لكن الأغلبية تقبل موقف الرئيس محمود عباس الذي يشترط المصالحة بموافقة حماس على إجراء الانتخابات.

ويقول المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في نتائج استطلاعه الحديث انه: يأتي الربع الثالث من عام ٢٠١٢ بأخبار سيئة للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية حيث ينهار التقييم الإيجابي للأوضاع لمستوى غير مسبوق وينهار معه التقييم الإيجابي لأداء حكومة فياض.

وأضاف: بالمقابل، ترتفع نسبة التقييم الإيجابي لأوضاع القطاع، ولأول مرة منذ الانقسام في عام ٢٠٠٧ تقول نسبة أكبر من الفلسطينيين أن أوضاع القطاع أفضل من أوضاع الضفة، إن من الواضح أن موجة الغلاء وقرارات حكومة فياض رفع أسعار الوقود تقف وراء هذا التراجع الكبير والمفاجئ في تقييمات الجمهور، ينعكس هذا الوضع بوضوح في إعلان ثلثي الجمهور في كل من الضفة والقطاع أن الأوضاع الاقتصادية الصعبة تدفعهم للتظاهر والاحتجاج فيما تقول نسبة تفوق ثلاثة أرباع الجمهور أن موجة الاحتجاجات والتظاهر سوف تستمر وتتصاعد بل إن نسبة تفوق النصف (٥٥%) تتوقع أن تمتد هذه الاحتجاجات لتشمل قطاع غزة.

وقد جرى الاستطلاع في الفترة ما بين ١٣-١٥ أيلول ٢٠١٢، وهي فترة شهدت موجة من الغلاء وخاصة في أسعار الوقود تبعتها مظاهرات احتجاج واسعة في الضفة الغربية ابتدأت في مطلع أيلول ولم تهدأ إلا بعد تراجع حكومة فياض عن رفع أسعار السولار والغاز.

وقال المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية : في قطاع غزة أحرق شاب نفسه بسبب البطالة ولكن لم تحصل احتجاجات شعبية، شهدت هذه الفترة أيضا حصول تراجع في الأوضاع الأمنية في شمال الضفة الغربية كان أبرز مظاهره اغتيال عقيد في الأمن الوقائي في جنين. في المقابل تصاعدت الاستعدادات لإجراء الانتخابات المحلية في الضفة الغربية، وشهدت عملية المصالحة جموداً مستمراً وأعلن الرئيس عباس أن تشكيل حكومة مصالحة لن يتم قبل قيام حماس بالسماح بعودة لجنة الانتخابات للعمل في قطاع غزة وموافقة حماس على تحديد موعد لإجراء الانتخابات وهي شروط رفضتها حماس.

وأضاف: في ظل هذه الظروف اقترح سلام فياض إجراء انتخابات تشريعية بمشاركة ناخبين من الضفة فقط، كما شهدت الفترة السابقة للانتخابات إعلان القيادة الفلسطينية نيتها العودة للأمم المتحدة لطلب اعتراف من الجمعية العمومية بفلسطين كدولة غير عضو، لكن هذه القيادة رفضت تحديد موعد لتقديم طلب كهذا.

وشهدت الفترة أيضاً المزيد من اعتداءات المستوطنين في الضفة الغربية وتهديدات من وزير الخارجية الإسرائيلية ضد الرئيس عباس، ولكن من جانب آخر قامت إسرائيل مع انتهاء شهر رمضان بإصدار أكثر من مائة ألف تصريح لسكان الضفة لزيارة القدس وإسرائيل.

ويغطي الاستطلاع قضايا الاحتجاجات الشعبية والانتخابات العامة والمحلية والمصالحة وتقييم الجمهور لأداء حكومتي هنية وسلام فياض وتوازن القوى الداخلي بين فتح وحماس وآراء الجمهور في الغايات العليا للشعب الفلسطيني وفي المشاكل الرئيسية التي تواجهه.

وتم إجراء المقابلات وجهاً لوجه مع عينة عشوائية من الأشخاص البالغين بلغ عددها ١٢٧٠ شخصاً وذلك في ١٢٧ موقعاً سكانياً وكانت نسبة الخطأ ٣.%.